«مناورة» من نوع آخر لصد العدوان

خليل شاهين

من جديد، تعود الساحة الفلسطينية إلى المربع الأول: مأزق مواجهة استحقاقات مؤجلة لم تعد تجدي نفعا معها مناورة السلطة الوطنية لكسب مزيد من الوقت، بانتظار متغيرات دولية وإقليمية لا تقوى على إحداثها شروط ومقومات المناورة ذاتها.

والمناورة الراهنة، عقب عملية القدس وما تلاها من تصعيد عسكري إسرائيلي، مدعوم بهجوم سياسي منسق بين واشنطن وتل أبيب، لا تبدو أكثر من تجربة استنساخ أخرى لمناورات فاشلة سابقة، منذ أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن على الأقل، وكان من أبرز دروسها أنها لم تحفز لدى السلطة الوطنية من جهة، والقوى الوطنية والإسلامية من جهة أخرى، سوى ولع المغامرة بركوب أمواج متتالية من مناورات أعادت في كل مرة لفظ الحالة الفلسطينية إلى شاطئ يفتقد الأمان.

ولم يتم إيراد تاريخ ١١ سبتمبر، هنا، إلا لأن الخطاب السياسي والإعلامي للإدارة الأميركية حيال التصعيد العسكري الخطير الذي تمارسه حكومة شارون، بما في ذلك اغتيال المناضل اسماعيل أبو شنب بصواريخ الطائرات، وما تلا ذلك ورافقه من عمليات اغتيال واجتياح، إنما يعيد إلى الأذهان ذات الخطاب الذي فرضه صقور الإدارة الأميركية منذ ذلك الحين، والذي يعتبر مؤيدي سياسة «الإمبراطورية الأميركية» جزءاً من المعركة ضد «الإرهاب»، فيما يعتبر مناهضي سياستها جزءاً من ضحايا هذه المعركة.

فقد أدت المصاعب الجمة التي تواجه تقدم مشروع الهيمنة الأميركي في الشرق الأوسط، انطلاقاً من العراق، خلافاً لما كانت تتوقعه واشنطن، إلى إعادة النظر -على ما يبدو- في جدوى تهدئة الأوضاع وإطلاق تحرك سياسي على «الجبهة الغربية»، مع انطلاق حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية على إيقاع فشل إدارة بوش في حسم معركة ترتيب الأوضاع على «الجبهة الشرقية»، المرشحة لمزيد من التوتر كلما اقترب الأميركيون أكثر من صناديق الاقتراع.

وفي ذلك تشكيك صريح في مدى جدية الإدارة الأميركية في ممارسة الضغط اللازم للدفع باتجاه تطبيق المرحلتين الأولى والثانية من خطة «خارطة الطريق»، قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية. وفيه تشكيك أكبر في جدوى الرهان الرسمي الفلسطيني على نجاح مناورة الانخراط في «خارطة الطريق» على صعيد خلق ديناميكية متواترة لعملية السلام على المدى الأبعد، وربما تحقيق اختراق في العلاقة الفلسطينية- الأميركية على المدى الأقصر.

لقد خسر المراهنون على هذه المناورة، لأنهم:

أولاً، تجاهلوا في ممارستهم التفاوضية الفعلية حقيقة الرفض الإسرائيلي- برعاية أميركية- لـ«خارطة الطريق»، وراء ستار التحفظات الأربعة عشر، واشتروا بنظام الدفع المسبق منذ قمة العقبة «سمكاً في الماء»، باعهم إياه الأميركيون بمزيج من النفاق والتضليل في إطار حملة العلاقات العامة التي أطلقتها واشنطن مع نشوة الاعتقاد بتحقيق النصر في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وتوهم امتلاك مفتاح أول أبواب تغيير الخارطة السياسية والاقتصادية للشرق الأوسط.

وثانياً، لأنهم أغفلوا أن التغيير المطلوب في التعامل الأميركي مع القضية الفلسطينية، يتجاوز كثيرا بناء شبكة من العلاقات الشخصية الوثيقة بين عدد من المسؤولين الفلسطينيين والأميركيين، ليطال إحداث مستوى من التغيير في السياسة الأميركية يكفي لاستبدال الانحياز بالتوازن، وهي عملية تتطلب تبني سياسة فلسطينية للتأثير في مختلف المجالات والعوامل التي تسهم في بلورة السياسة الأميركية، وليس «شخصنة» العمل السياسي الفلسطيني الموجه نحو الولايات المتحدة.

وثالثاً، لأنهم نجحوا على المستوى النظري في تشخيص واقع تعمق الانقسام والوهن في النظام الرسمي العربي، وانكشافه أمام استحقاقات ضغوط «الحرب الأميركية على الإرهاب»، مع تزايد الانكفاء نحو «الدولة القطرية»، ولكنهم أخطأوا على المستوى العملي عندما استدعوا «التدخلات العربية» غير القادرة بدورها على صد ضغوط «التدخلات الأميركية»، لتفعل فعلها في الشأن الداخلي الفلسطيني، ولتنسج شبكة من «علاقات التدخل» تتجاوز المستوى السياسي الفلسطيني الرسمي، لتطال خارطة القوى السياسة الفلسطينية.

ورابعاً، لأنهم كانوا أضعف من وضع العصي في دواليب الاستفراد الأميركي برعاية وتحديد قواعد اللعبة السياسية، وتهميش دور اللجنة الرباعية التي اكتفت واشنطن باستخدام اسمها كمباركة مسجلة على «خارطة الطريق»، الأمر الذي جعل من المتأخر طلب النجدة الأوروبية عندما حانت ساعة التوحد الأميركي- الإسرائيلي في ممارسة الضغط المعلن على حكومة محمود عباس «أبو مازن»، للوفاء بتعهدات قطعها في قمة العقبة بشأن مكافحة «الإرهاب الفلسطيني».

وخامساً، لأنهم دخلوا معترك التفاوض حول المرحلة الأولى من «خارطة الطريق» وفق أجندة استدرجتهم إليها حكومة شارون، تحت غطاء أميركي، فأهدروا الجهد والوقت وهم «يلوكون» مع «الطرف الآخر» قضايا تكتيكية كإطلاق سراح الأسرى، وإزالة حاجز عسكري وفتح طريق هنا أو هناك، وإزالة بعض البؤر الاستيطانية، والانسحاب من هذه المدينة أو تلك، في ظل إضفاء طابع أمني على مجمل المفاوضات، أو الاتصالات كما يحلو لبعض المسؤولين الفلسطينيين تسميتها، فيما اندفعت حكومة شارون من الناحية العملية في السعي لحسم قضايا التفاوض الاستراتيجية على أرض الواقع، من خلال الاستيطان ومصادرة الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري، وإخراج القدس خارج نطاق التفاوض عن طريق إحكام عزلها بالجدران والأسوار والمستوطنات، بما يجعل المطالبة بتقسيمها أمراً غير واقعي.

وسادساً، وربما قبل كل شيء، لأن كل ما سبق أصبح متاحاً في ظل الإمعان الفلسطيني الرسمي في تجاهل أهمية الالتفات إلى تعزيز تماسك وصمود مختلف عناصر البناء السياسي والاقتصادي والمجتمعي للمجتمع الفلسطيني، وفي مقدمة ذلك الشروع في حوار جدي، وليس حسب الحاجة، للتوصل إلى استراتيجية وطنية موحدة حول البرنامج السياسي الفلسطيني وأشكال وأدوات النضال السياسي والجماهيري والمسلح خلال المرحلة المقبلة، بمشاركة السلطة والقوى الوطنية والإسلامية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك توسيع المشاركة في صنع القرار، من خلال إعادة النظر في التشكيلة الوزارية الضيقة من حيث صفتها التمثيلية، والبحث الجدي في خيار تشكيل قيادة وطنية موحدة، حتى لا تبقى حالة تعدد مصادر اتخاذ القرار الوطني موزعة بين طرف يفاوض، وآخر يسعى لفرض أشكال النضال والعمل المسلح التي يرتأيها وفق أجندته السياسية.

وفي وضع كهذا لا تنقصه عوامل الضعف والتشتت، تبرز مخاطر وصول التصعيد العسكري الإسرائيلي الراهن، والمبادرة إلى شن هجوم سياسي منسق بين تل أبيب وواشنطن تحت ستار المطالبة بتفكيك القوى الفلسطينية المسلحة، إلى مستوى لا سابق له من الخطورة منذ توقيع اتفاق أوسلو، حيث السلاح المصوب إلى رأس السلطة الفلسطينية تحت تهديد «اقتل أو تقتل» يفتح الباب على مزيد من المخاطر التي تهدد وحدة الشعب الفلسطيني وقواه، تمهيداً للانقضاض على مجمل المشروع الوطني في محاولة لفرض القبول الفلسطيني بالحل الذي تسعى حكومة شارون يومياً لفرضه على أرض الواقع. وهي مخاطر لن تكون مناورة أخرى لكسب الوقت، بانتظار متغيرات خارجية لن تأتي في المدى المنظور، قادرة على درء شرورها، وربما يحتاج الفلسطينيون، هذه المرة، إلى مناورة من نوع آخر وتستند إلى شروط مختلفة مستمدة أساسا من تعزيز الوحدة على قاعدة استراتيجية موحدة تضع حداً لتعدد مصادر اتخاذ القرار، وتوسع قاعدة اتخاذه، وتحمي حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية في أرض وطنه ببرنامج وطني يعزز الصمود في مواجهة الهجوم العسكري والسياسي المتصاعد الذي تشنه حكومة شارون ضد الشعب الفلسطيني، سلطة وقوى ومؤسسات.

تجربة الان
إلى الأمام وخ

بقلم: عماد موسى

أجريت الانتخابات العامة في ٢٠ كانون الثاني العام ١٩٩٦ وفقاً لأحكام قانون الانتخاب الصادر العام ١٩٩٥ استناداً إلى اتفاقات أوسلو الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، والتي تمخض عنها انتخاب رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأعضاء المجلس التشريعي، إلا أن السؤال الذي يبقى حاضراً في الواقع هو: إلى أي مدى تحققت الديمقراطية؟ أو بمعنى أدق ما هو تأثير هذه الانتخابات على تطور العملية الديمقراطية رأسياً وأفقياً في المجتمع الفلسطيني؟ وإلى أي مدى انعكس إجراء هذه الانتخابات على مؤسسات المجتمع المدني، وعلى المؤسسات الحزبية، وعلى الأحزاب والفصائل السياسية نفسها بوصفها أسلوباً ديمقراطياً؟ وهل كان لهذه الانتخابات تأثير مباشر على السلوك اليومي للمواطن، بحيث أصبح محكوماً في ممارسته لقواعد العمل الديمقراطي؟ أم تراجع هذا السلوك وارتد نحو الموروث الاجتماعي والثقافي التقليدي المخالف لذلك، مبتعداً بذلك عن سلوكيات قواعد الممارسة الديمقراطية ليصبح المظهر الأساس داخل نسيج العلاقات الاجتماعية والوطنية والسياسية؟ أم اكتفى الكل بهذه الانتخابات وخلد الجميع للواقع ولم يعد المواطن يسمع عنها إلا في المناسبات، ما أفقده سمة التمرن على حسن ممارستها اقتراعاً وترشيحاً؟ وما هي نسبة عدد المقترعين إلى نسبة عدد المسجلين في السجل الانتخابي الفلسطيني؟ وهل لذلك تأثير على التطور الديمقراطي؟ وكيف أثرت مقاطعة بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (قوى اليسار) ورفض الفصائل الإسلامية المشاركة فيها على الواقع الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني؟

ثالوث الانتخابات العامة

لا شك في أن أهم ركائز أية عملية انتخابية هي هذا الثالوث (الناخب والمرشح والقانون) بالإضافة إلى عناصر أخرى مهمة مثل اللجنة الانتخابية، والرقابة، والسجل الانتخابي، إلا أن الثالوث يرتبط بعلاقات جدلية متفاعلة تفضي استناداً إلى قواعد العمل الديمقراطي إلى نتائج إيجابية على مستوى السلوك، وعلى مستوى العلاقات بين المواطنين، وبين المواطنين والمؤسسات، وعلى مستوى البناء الديمقراطي المتدرج.

بمراجعة بسيطة للانتخابات العامة التي أجريت في العام ١٩٩٦، سنكتشف بسهولة طبيعة العلاقات بين الناخب والمرشح والقانون، وكيف تمكن المرشحون من توظيف قانون الانتخاب لصالحهم، مستثمرين ما وفره لهم من أسس ديمقراطية ساعدت على نجاحهم، وبخاصة اعتماد نظام الدوائر الذي كرس الانتماء إلى المناطقية والجهوية، وعزز من دور العشيرة التي كان لها دور كبير في نجاح المرشح وفي توجه الناخب إلى صناديق الاقتراع، وفي تحديد سلوكه الانتخابي مسبقاً، حتى أن الانتماء السياسي يأتي مغلفاً في مضامين العشيرة والمنطقة، وخير دليل على ذلك هو انعكاس هذا القانون على الحزب الحاكم (حركة «فتح») التي خلا لها الجو من أية منافسة تذكر، وقد ساعدها في ذلك الطبيعة المكونة لـ«فتح»، وهي التعددية الثقافية واستشراء ظاهرة الاستزلام والجهوية التي تعد من أبرز الظواهر في هذا الفصيل، وفي منظمة التحرير على وجه العموم، نظراً لتراجع الفكر والأيديولوجيا أمام قوة العشيرة والمنطقة، والذي أسهم في وصول العديد منهم بهذه الازدواجية، وهي الانتماء السياسي والانتماء للعشيرة والمنطقة والتي تطابقت مع طبيعة الناخب والمرشح.

غياب المعايير الديمقراطية في الانتخابات العامة

هناك معايير عدة وظفها المرشحون في هذه الانتخابات، والتي لقيت قبولاً من الناخبين، ما أدى إلى فوز عدد كبير من المرشحين وإخفاق البعض الآخر للأسباب ذاتها، ومن أبرز هذه المعايير: المعيار المنطقي والقبلي والأيديولوجي والتنظيمي والسياسي والطائفي